

ما يجب أن نفيده من الحرب :

الإقبال على الزواج

للاستاذ عبد الحميد بونس

يمر الزواج بوصفه نظاما اجتماعيا واقتصاديا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بأزمة شديدة الخطر على كيان المجتمع عامة والأسرة بنوع خاص . فقد دلت الإحصائيات التي أخذت منذ نشوب الحرب الكبرى الأولى إلى الآن على نقص متزايد في مقدار الزواج وزيادة مضطردة في حوادث الطلاق مما أدى بكتاب اجتماعي معروف هو " كالفرتون " إلى أن يؤلف كتابا عنوانه (إفلاس الزواج) ، ولستأ نريد أن ندافع عن الزواج فهو على الرغم من هذه الأزمة لا يحتاج إلى دفاع . وقد دلت الإحصائيات الأخيرة ، على أن مصر بخيرة من هذه الأزمة الزوجية بصفة عامة ، فالتكافؤ بين عدد الجنسين قائم ملحوظ ، والإقبال على الزواج أخذ في الزيادة والاضطراد .

ومن الحقائق الاقتصادية المتوفرة أن نسبة الإقبال على الزواج تزيد بزيادة الرخاء، وبخاصة في الأمم الزراعية ومنها مصر ، بل إن الميراث الزراعية كوسم الفلأل أو القطن تحدد وقته ، والرخاء لا يدفع الرجل الأعزب بالإقبال على الزواج إذا قدمو عليه فحسب وإنما يدفع بالرجل المتزوج أحيانا إلى معاودته .

ومن الحقائق المقررة كذلك أن الزواج أكثر في القرى منه في المدن، وأن منه أقل في القرى منه في المدن، وذلك لأن البيئة الزراعية أيسر والمطال أقل والحياة أبسط والأبناء ثروة للآباء وليسوا عبئا على كواهلهم كما هو الحال في المدن التي يصعب فيها إنعالة الأسرة وتمتد فيها سبل الحياة .

وليس من شك في أن الحرب الأخيرة قد استحدثت في مصر رخاء مصطنعا وأن هذا الرخاء قد أثر بدوره في الكيان الاجتماعي للطبقات المختلفة وزعزع كثيرا من المقاييس وقلب كثيرا من الأوضاع .

ونحن نستطيع أن نقول إنه على الرغم من استيلاء الحكومة على المحاصيل الزراعية الأساسية وشييت أسعارها والتحكيم في إيصال الأراضي فإن الريف أفاد بعض الفائدة من ظروف الحرب لزيادة الإقبال على المنتجات الزراعية لتغذية السكان والجنود والمهاجرين ومن إليهم ، كما أن كثرة التمدد المتداول أدى بدوره إلى زيادة القدرة الشرائية في القرية إلى حد ما ، وبعد إن كانت القرية قبيل هذه الحرب أقرب ما تكون إلى « القرية المهجورة » التي وصفها « أوليفر جولد سميث » في إنجلترا إبان القرن الثامن عشر لفرار أهلها إلى المدن

باحثين عن العمل والتوت في المصانع أصبحت تحفظ بجانب ليس بالتليل من أهليها، بل إن غير الريفيين أميلوا على الأرض المزروعة فعلا والمستصلحة والقابلة للاصلاح استفادوا لحاجة البلاد الملحة إلى الغذاء والكساء وتوظيفنا لأموال المكسدة في بعض الأيدي . ونتج عن

هذا أن زادت نسبة الإقبال على الزواج وارتفع الخط البياني لهذه الزيادة ارتفاعا يكاد يكون مفاجئا بعد أن كان آخذا في السقوط . ولكن هذا الإقبال على الزواج عكسه - كما كان متوقعا - تعديل في بعض مراسم الزواج تمس مظهره ولا تمس وجوده . هذا التعديل هو الزيادة الملحوظة في المهور التي أحدثتها زيادة الأسعار وارتفاع مستوى المعيشة، وتقص "الجهار" الذي تدخل العروس به لنقص المروض منه في السوق وغلاء ثمنه، ثم الاقتصار الى حد يشبه الاستغناء في الحفل الذي يتم به الاعتراف الاجتماعي بالزواج ولم يكن أشل الريف قبل ذلك قد أخذوا بسنة المتولين المتوسطين من أهل المدينة في الاستغناء عن الحفل بمجرد الإعلان عن الزواج .

وأول ما لاحظته على هذه الحركة الزواجية أنها تتبع حالة الرخاء . تزيد بزيادته وتنقص بـنقصائه، وأن المحافظة على نسبة الإقبال عليه في الريف المصري والعمل على زيادتها يستلزم أن من غير شكت العمل على ترقية أسباب الحياة في الريف ومضاعفة الندرة الشراعية للفلاحين وتجميل الحياة في القرية حتى يستطيع الشاب من الأوساط أن ينشئ لنفسه أسرة يقوم على إعالتها دون حرج أو ضيق . ولسنا من هؤلاء الاجتماعيين الذين يفتنون عند القرية المصرية ويرون ميل أهلها للتطري إلى الزواج والإنجاب دون أن يفتروا إلى أن هذا الميل قد أصبح زائدا عن الزبة الزراعية مما يؤدي بطبيعة الحال إلى اكتظاظ الريف بسكانه من ناحية، وزيادة وفيات الأطفال من ناحية أخرى، واشتداد هجرة الريفيين إلى المدن من ناحية ثالثة .

ونحن نرمي أن خير علاج نتى به التقليل الذي أحدثته الحرب في شؤون الأسرة أن تعين الحكومة في تشريعاتها الخاصة بالزواج الحد الأعلى للمهور . وبهذا تقضى على الزيادة غير المعقولة في المهور التي أدى إليها الغلاء المصطنع في ظروف الحرب الاستثنائية . ولسنا نريد أن نخوض فيما يخوض فيه بعض الباحثين من أن المهور أثر من آثار « الزواج بالتمراء » أو كانت تمارسه الجماعات البدائية ، وهكذا نكون في الوقت نفسه قد حافظنا على ركن من أركانه ولم نعمل على المساس بشيء من شعائره .

ولا يفرب عن الببال أن هذا الاجراء يجب أن يكون مصحوبا بالمحافظة على هذا التقيد الذي استحدثته الحرب بالتخفيف من "الجهاز" والاقتصاد في الحفل أو الاستغناء عنه بالاعلان البسيط الذي يتم به الركن الثاني من أركان الزواج وهو الاعتراف الاجتماعي .

بيد أن هذا كله لا يعفينا من حماية الزواج من غير القادرين عليه الاكفاء له المستعدين لاحتمال تبعاته وذلك باختبار الراغبين فيه من الناحية الصحية والمالية والخلقية . وقديما كانت الجماعة تختبر القادرين على الزواج باقتناص الروس البشرية أو الوحوش أو احتمال ضربات السوط .

وقد تغيرت النظرة الآن وأصبحت الدولة قادرة على الكشف الطبي على الخاطبين ، مسئولة عن إيجاد عمل لعاطليهم والمحافظة على عمل غيرهم . ولنذكر أنها وضعت في الماضي الحد الأدنى لسن الزواج وحافظت عليه وعاقت من لم يتبعه مع أن زواج الأحداث كان قبل هذا القانون مباحا شائعا في الريف المصرى . وثمة مسألة أخرى على جانب كبير من الأهمية هي حماية سوق الزواج من الذين يتسورونه من الطريق الأسفل ويتخذونه متعة وملهاة . يتخلصون من زوجة لينوا بأخرى ، مع أن التعدد نزلت به الأديان وسنته الشرائع في حدود لا تعرف الهوى والعبث .

وإذا انتقلنا إلى المدن وأرباضها فإننا نجد أنها قد اكتنفت بساكنيها ومن نزح إليها من أبناء الريف ، ذلك لأن المصانع والأعمال التي استلزمها الحرب وضرورتها اجتذبتهم إليها ، فوجد العاطلون العمل الذي ينشدون ، بل إن الكثيرين من غير العاطلين تركوا ما بأيديهم وانخرطوا في هذه المصانع ، كما أن عددا من الأحداث والصبيان تركوا حوانيتهم وحرفهم ووصلوا أنفسهم بالمصانع العسكرية أو المدنية التي اقتضتها ضرورات الحرب المؤقتة طمعا في أجر أعلى وظروف عملية أحسن .

وننتج عن هذا بطبيعة الحال أن كثر النقد المتداول وارتفع مستوى المعيشة واشتدت قدرة من لم يكن قادرا على شراء الضروري بل وما هو فوق الضروري ، فاضطربت المقاييس وتبطلت الأوضاع وأصبحت قدرة المرء على الكسب هي المعيار الذي يقاس به في نظر الجماعة ، وتضاءلت إلى جانبه المعايير المعنوية التي كانت تقوم على العلم أو الخلق أو الطبقة فقضى ذلك أو كاد على الفضو الأثرى في المجتمع المصرى الذي تسميه "روح الوظيفة" . وكان من آيات تغلغلها في المجتمع المصرى إلى بداية هذه الحرب أنك إذا طلبت إلى شابين أحدهما موظف والآخر في الحياة الحرة أن يخطبا فتاة واحدة فإنك كنت تدهش عند مآثرى أن أسرة هذه الفتاة كانت تفضل الموظف ولو كان إرادته أقل من إرادته زميله بكثير .

وأصبحت بعض الأسر لا ترى غضاضة في أن تخطب ابنتها إلى غير موظف في الحكومة .

وبدس أن هذا الرضاء كاد ينقض على الأزمة الزوجية التي كانت تعانها المدينة المصرية وإن زاد المهر - كما حدث في الريف - وقل الجهاز .

ولكن المدينة تختلف عن القرية في أن نسبة السن قد نقصت وأعيد إلى الحفل مظهر
البلذخ لغلبة غير المتعلمين على المجتمع المدني .

والمؤسف أن ما جبل عليه المصري من عدم الاحتفال بالند جميل أولئك وهؤلاء من
أقادوا من كثرة الأعمال المستحدثة والنقود المتداولة ينفقون عن سعة ، وكلما تراخت أعوام
الحرب ظنوا أن ظروفها لن تزول ، فما ادخروا شيئا ، والذي يخشاه الاجتماعيون أن تصاب
هذه الطائفة بالتعطيل وأن تنكش سوق العدل وتخفص أجورها ومعظمهم قد أقبل على
الزواج ومنهم من تزوج منى وثلاث .

ولا علاج لهذه الحالة في نظرنا إلا الإبقاء على الإنتاج الكبير وتثبيت الأجور حتى
تحتفظ الأسر التي تكونت في غضون الحرب بكيانها وحتى يظل الرسم البياني للزواج على
ارتفاعه مع تجديد المهور وتقليل الجهاز والاستغناء عن الحفل وحماية الزواج من غير القادرين
عليه أو العائنين به .

ولكن هناك طائفة أثقلت كاهلها الحرب على الرغم من جميع الإجراءات التي اتخذت
للتخفيف عنها ، تلك هي أصحاب الأجر الثابتة والمرتببات الجلادة التي ظلت على حالها
رغم ظروف الحرب الاستثنائية وارتفاع مستوى المعيشة ارتفاعا لم تعد هذه الأجور وتلك
المرتببات تتكافأ معه ، والزيادة التي أضيفت إليها لم تعمل على الاحتفاظ لهم بمكانتهم في المجتمع
وبرامجهم من موظفي الحكومة ، فساعد ذلك على زوال الحواجز التي كانت بين طبقتهم وغيرها
من الطبقات ، وقلل من قدرتهم القديمة على الترف ، وقد كانوا في الأصل من المنصرفين
عن الزواج لعدم تحقيق مطالبهم وتعقد أساليب حياتهم وتعدد ملامحهم فازدادت تبعاً لهذه
الحالة رغبتهم عن الزواج وتهدر بناؤهم للأثرة مع الاحتفاظ بمستواهم في الحياة الاجتماعية ،
ولولا استحداث أعمال جديدة استازمتها ظروف الحرب ، وإن كانت الأجور عليها كأجور
ما قبل الحرب ، ولولا تراخي بعض الأسر في مطالبها لاستغللت أزمة الزواج بين هذه الطبقة
واستحال حالها . ومن الوسائل المحمودة التي بلّغت إليها الحكومة في غضون هذه الحرب
والتي يجب علينا أن نحافظ عليها وأن نستزيد منها حتى نضع قاعدة الخلاوة الاجتماعية لصغار
الموظفين والمستخدمين والعامل ، فالأصل في الأجر أن يكون مكافئاً للعمل لكنه في هذه الحالة
يجب أن يكون مكافئاً للعمل والحالة العامل الاجتماعية .

وغني عن البيان أن هذه الخلاوة يجب أن تتمدد من ناحيتين :

الأولى : أن يفيد منها المتروج ، وإن لم ينبج ، وذلك لأنه يعول شخصاً آخر من حقه
على المجتمع ألا ينقل حسابه .

والثانية : أن تزيد قيمتها حتى تتكافأ مع مستوى المعيشة ومكانة هذه الطبقة ، ولا بأس
من أن يتحمل الأعباء القادر في المجتمع المصري الراغب عن الزواج بعض نفقات هذه
الخلاوة لأنه يتغلى عن واجب اجتماعي ويتحرر من أعباء حياته الحياة لاحتياطاً والقيام

بمسئولياتها، ولكن هذا لن يثري ثماره حتى تعيد الهيئة الاجتماعية النظر في أجور هذه الطبقة؛ وقد انقضى الزمن الذي كان يطالب فيه بإتباع الأجور ويقاس الرخاء فيه بهبوط الأسعار ويجب أن تصحب الدعوة إلى التأمين الصحي دعوة إلى التأمين الاجتماعي . تدعو إلى الزواج وتعين العائل وتحافظ على عمل صاحب الأسرة .

ويلاحظ الاجتماعيون أن مضمون ظروف تشبه إلى حد ما ظروف بعض الدول الأوروبية بعيد الثورة لصناعية وبخاصة في زيادة ضغط المرأة على سوق العمل، فقد دلت الإحصائيات الأخيرة على شدة الإقبال على تعليم البنات وفتح برامج البنين إلا في معاهد بسيرة، كما أن الحاجة الملحة إلى الأيدي العاملة في سوق العمل الهنئ قد فتحت الباب على مصراعيه للمرأة في العمل غير الفني، وأصبحنا نرى طبقة من العاملات تشبه تلك الطبقة التي كانت تعرف في إنجلترا بطبقة "صاحبات الجراب الصغيرة" يعملن في مصانع الأزرار والنسيج والحياكة وغيرها .

وسيرد هذا الضغط بطبيعة الحال إلى زيادة الاستقلال الإقتصادي للمرأة العاملة، وقد يضطرب بذلك الميزان الاجتماعي فلا تصبح المرأة غير المتروجة أو العانس امرأة منتطاة كما كان الحال في الإقتصاد الاجتماعي القديم، لأن وظيفة هذه العاملة لم تعد ناعرة على الزواج وقد يكسبها هذا الاستقلال شيئاً من المنية الاجتماعية يارنها على حسن الإنتخاب الطبيعي، وقد يصرّفها بحكمة عن الزواج وتبعاته الجسام .

والغالب أن هذه الطبقة ستساعد في الإقبال على الزواج كما كان الحال بين المشتلات في التعليم والطب، ذلك لأنهن سيقمن عن أولياء أمرهن تجرؤن أنفسهن على الزواج، كما أن الجنس الآخر كاد يتخلص من النظرة القديمة وأصبح ينضم العاملة على غير العادة تفضيلاً للألحكة على غير المالكة لتعاون وإياد على إءالة الأسرة ومواجهة ضرورات الحياة .

والخلاصة أن مصر لا تتر بأزمة زواجية بل إنها على العكس قد أفادت من ظروف الحرب في الإقبال على الزواج إقبالاً لم يسبق له مثيل من قبل، ولكن الذي ينبغي أن نعي به ونهياً لمواجهة ما قد يصيب الأسرة من تقلب واضطراب نتيجة لانهاء الحرب وزوال مؤثراتها .

وقد سبق أن بينا أن الإقبال على الزواج يتناسب مع حالة الأمة الإقتصادية تناسباً طردياً يزيد بزيادة الرخاء فيها وينقص بنقصه، إذ فعلينا أن نجعل الرخاء الذي استهدته الحرب حقيقياً بعد أن كان مصطنعاً وأن ندعو إلى الزواج ونرغب فيه ونفضل المتزوج على غير المتزوج في سوق العمل، ونفضل العائل على غير العائل في الأجور حتى نحافظ على مثل الأمة الإجتماعية والحلقة ما

عبد الحميد يونس

عضو لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية